Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

09 Mars 2011
09 مارس 2011

LE SOIR

La nomination de Essabbar gène le PADS

CNDH Le 3 mars, le roi a nommé Mohamed Essabbar au poste de secrétaire général du tout nouveau CNDH. Deux jours plus tard, la direction du PADS est contrainte d'annoncer des précisions au sujet de cette nomination.

Mohamed Essabbar n'a aucune relation organisationnelle avec le PADS». La précision a été annoncée dans le communiqué du secrétariat national de cette formation, sanctionnant la réunion du 5 mars. Par cette phrase laconique, le PADS entend mettre un terme à toutes les interprétations, au demeurant légitimes, de la nomination de Essabbar au poste de secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Commentant cette petite précision, Mohamed Talîi assure que «*Mohamed Essabbar n'est pas membre d'une instance provinciale du parti, il ne siège pas non plus au Comité central et encore moins au secrétariat national du PADS*». Et d'ajouter : «*le communiqué n'est pas focalisé seulement sur cette question qui peut intéresser les médias, mais il a permis de présenter l'avis du PADS sur la création du CNDH : Nous avons dit que la nouvelle structure ne différait en rien du CCDH, tant au niveau de ses prérogatives que de son indépendance aussi bien administrative que financière, qu'au niveau de sa gestion et des nominations*».

La désignation de Essabbar au poste de secrétaire général du CNDH est un sujet que les membres du PADS évitent d'aborder publiquement.

Une manœuvre de propagande

Dans son communiqué, la direction du PADS constate que «*le système politique marocain n'a pas encore une réelle volonté politique de rompre définitivement avec l'ère des violations des droits de l'Homme*». Du coup, elle considère que «*la création du Conseil national des droits de l'Homme n'est qu'une manœuvre de propagande destinée à la consommation aussi bien intérieure qu'extérieure*» aux objectifs multiples, dont notamment «*une récupération du Mouvement du 20 février*». Il s'avère que la désignation de Essabbar au poste de secrétaire général du CNDH est un sujet que les membres du PADS évitent d'aborder publiquement.

L'un d'eux, sous couvert d'anonymat, assure que «*cette nomination a blessé plusieurs militants du parti, notamment ceux qui ont côtoyé pendant des années Mohamed Essabbar et ceux qui se proclament du réel mouvement ittihadi*». ♦ **M.J.**

Mohamed Essabbar.

Revue de Presse

المساء
ALMASSAE

المغرب يستجيب لغالبية التوصيات حول الاختفاءات القسرية

قال السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف عمر هلال، أول أمس الاثنين، إن الحكومة المغربية استجابت، بشكل إيجابي، لغالبية التوصيات التي صاغتها مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، التي زارت المغرب سنة 2009.

وأوضح الدبلوماسي المغربي، في مداخلة خلال نقاش تفاعلي مع مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، في إطار الدورة الـ 16 لمجلس حقوق الإنسان، أن المغرب استجاب لـ 22 من أصل 24 توصية وجهتها المجموعة للمملكة (بنسبة فاقت 91 بالمائة).

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بالتوصيات ذات الصلة بتعزيز استقلالية القضاء، وإصلاح حكامة أجهزة الأمن، وتعزيز استقلالية وصلاحيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية المتعلقة بالاختفاءات القسرية في عملية إصلاح القضاء الجارية في المغرب، وبالقانون الجنائي، وبقانون المسطرة الجنائية، وكذا بالاتفاقيات الدولية، وبالحق في الحصول على الحقيقة.

Revue de

أخبار اليوم المغربية

الصبار: الذين يتهمونني بـ«قلب الفيستا» بيني وبينهم التاريخ

■ فؤاد مدني ■

وصف محمد الصبار تعيينه أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الخميس الماضي، بأنه «اختبار حقيقي لشخصي وقناعاتي». وأضاف الصبار، في أول تعليقاته على الانتقادات اللاذعة، والشرسة أحيانا، التي وجهها إليه رفاقه اليساريون غداة تعيينه: «لقد اخترت طريقي ولدي الشجاعة الكافية لأسير فيه حتى النهاية». ووصف الصبار المهمة التي كلفه بها الملك محمد السادس داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الخميس الماضي، بأنها: «اختبار حقيقي لشخصي ولقناعاتي».

(أرشيف)

محمد الصبار

وحول الاتهامات التي وجهها رفاق الصبار السياسيين والحقوقيين بالقول إنه «قلب الفيستا، وباع الماتش»، فقد علق عليها المعني بالقول: «التاريخ هو الفيصل بيني وبين من يتهمونني بقلب الفيستا». في المقابل، أكد الصبار أن «وضعي اليوم كشخصية عامة وكأمين عام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يفرض علي أن أتقبل كل هذه الانتقادات بصدر رحب، وهذا طبيعي جدا.. أؤكد لك أن انتقادات الرفاق لم تزعجني».

● التفاصيل ص 2

Revue de

أخبار اليوم المغربية

الكتابة الوطنية لحزب الطليعة تتبرأ من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

الصبار: التاريخ هو الفيصل بيني وبين من يتهمونني بأنني «قلبت الفيستا»

■ فؤاد مدني ■

في أول تعليقاته على كل الانتقادات اللاذعة، والشرسة أحيانا، التي وجهها إليه رفاقه اليساريون غداة تعيينه أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قال محمد الصبار: «لقد اخترت طريقي ولدي الشجاعة الكافية لأسير فيه حتى النهاية». ووصف الصبار المهمة التي كلفه بها الملك محمد السادس داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الخميس الماضي، بأنها «اختبار حقيقي لشخصي ولقناعاتي».

وقد كشفت بعض المصادر لـ«أخبار اليوم» أن «الصبار تعرض بالفعل لانتقادات شرسة من بعض رفاق الأمس عبر هاتفه النقال».

في هذا الصدد، أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في تصريح خص به «أخبار اليوم»: «أنا متمسك بقناعتي وبالاختيار الذي أقدمت عليه، لأنني متأكد من أنه من موقعي الجديد كأمين عام للمجلس بإمكاني أن أنتزع أكبر قدر ممكن من المكتسبات الحقوقية»، واستطرد الصبار: «إنه بالفعل اختبار حقيقي، وأنا أتفهم انتقادات الرفاق».

أما عن إقدام بعض المتتبعين للشان الحقوقي بالمغرب على تشبيه الوضع الذي يوجد فيه محمد الصبار الآن، كأمين عام للمجلس الجديد، بالوضع الذي كان يوجد فيه الراحل إدريس بنزكري لما عين على رأس هيئة الإنصاف والمصالحة، فقد علق الصبار: «لا، لا أعتقد ذلك فوضعية إدريس بنزكري لما عين على رأس الهيئة كانت أصعب، لأن الظرفية التي خلقت فيها الهيئة والملفات التي كانت في يد بنزكري هي أصعب وأكبر»، وأضاف الحقوقي اليساري: «ربما في علاقة بالجانب الشخصي وبالمسار السياسي هناك تشابه».

وعلق الصبار على الاتهامات التي وجهها إليه رفاقه السياسيون والحقوقيون بالقول إنه «قلب الفيستا»، وباع الماتش»، قائلا: «التاريخ هو الفيصل بيني وبين من يتهمونني بقلب الفيستا»، في المقابل أكد الصبار أن «وضعي اليوم كشخصية عامة وكأمين عام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يفرض علي أن أتقبل كل هذه الانتقادات بصدر رحب، وهذا طبيعي جدا.. أؤكد لك أن انتقادات الرفاق لم تزعجني».

ولم تتوقف الانتقادات التي وجهت إلى الصبار بسبب قبوله التعيين الملكي عند المكالمات الهاتفية لرفاقه، لكنها جاءت رسميا من الحزب الذي ناضل فيه هذا الأخير لسنوات، وهو حزب الطليعة الاشتراكي الديمقراطي، الذي أصدرت كتابته الوطنية بلاغا «تتبرأ فيه من الصبار»، وجاء في البلاغ الذي توصلت «أخبار اليوم» بنسخة منه أن «محمد الصبار لا تربطه بالحزب أية علاقة تنظيمية»، كما انتقد رفاق الرئيس السابق للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرين أنها مؤسسة «لا تختلف في العمق عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، سواء على مستوى الاختصاص أو على مستوى الاستقلال الإداري والمالي، أو على مستوى التعيين والتسيير».

وذكر بيان الكتابة الوطنية لحزب الطليعة أن «القوى الوطنية الديمقراطية والحقوقية لا تريد توسيع صلاحيات مجالس مماثلة، بل تسعى إلى تطبيق وتنفيذ توصيات ومطالب تلك المجالس من قبل السلطتين التنفيذية والقضائية»، وأن «مسلسل القمع والانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان مستمر»، وأشار البيان كذلك إلى ما حدث من تدخل للأمن في حق مسيرات حركة «20 فبراير»، حيث شدد رفاق بنجلون وكرينة على أن «النظام السياسي بالمغرب لا يزال مفتقدا لأية إرادة سياسية حقيقية للقطع نهائيا مع عهد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»، معتبرين أن تأسيس «المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجرد واجهة دعائية داخليا وخارجيا، ترمي إلى الالتفاف على أهداف حركة 20 فبراير الاحتجاجية عن طريق احتوائها وبالتالي عرقلة الوصول إلى تحقيقها، وهي محاولة سيكون مصيرها الفشل».

للإشارة، فقد سبق وأعلن بالرباط عن استحداث مجلس وطني لحقوق الإنسان يعتمد آليات جهوية للدفاع عن حقوق الإنسان وصيانتها بديلا عن المجلس الآخر الذي استحدث سنة 1990 والذي كانت مهمته استشارية. وقال بلاغ للديوان الملكي إن الملك محمد السادس استقبل بالقصر الملكي بمراكش، يوم الخميس الماضي، كلا من إدريس اليزمي وعينه رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والناشط الحقوقي محمد الصبار، وعينه أمينا عاما للمجلس. وذكر البلاغ أن هذين التعيينين يأتيان بعد إصدار قرار ملكي جديد يرتقي بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من مؤسسة استشارية إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان وفق المعايير الدولية في هذا الشأن.

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (خاص)

Revue de P

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

مجلس حقوق الإنسان يقدم سنويا تقريرا أمام الملك والبرلمان

يتكون من 30 عضوا وينظر في خروقات حقوق الإنسان وينعقد أربع مرات في السنة

نص الظهير المؤسس للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على أن هذا الأخير يرفع تقريرا سنويا عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب أمام الملك، كما يتقدم رئيس المجلس بتقرير ملخص وتركيبي لمضامينه أمام غرفتي البرلمان في جلسة عامة، وأكد أن المجلس المذكور يحل محل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في جميع حقوقه والتزاماته.

ويتكون المجلس بالإضافة إلى الرئيس، الذي يتم تعيينه بظهير لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، والأمين العام من 30 عضوا ويعين أعضاؤه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد من بين الشخصيات المشهود لها بالتجرد والنزاهة والتشبث بمبادئ حقوق الإنسان.

وأشار الظهير إلى أن الملك يختار من بين أعضاء المجلس ثمانية أعضاء من بين الشخصيات المشهود لها بالخبرة والعطاء المتميز في مجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا و11 عضوا يتم اختيارهم من طرف الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. ويقترح رئيس مجلس النواب عضوين من بين أعضاء المجلس بالتشاور مع الفرق النيابية وعضوين من بين الخبراء المغاربة في الهيئات الدولية، كما يرشح رئيس مجلس المستشارين أربعة أعضاء يقترحون من طرف الهيئات التمثيلية للأساتذة الجامعيين والصحافيين المهنيين والهيئة الوطنية للأطباء وجمعية هيئات المحامين بالمغرب.

ومن اختصاصات هذه المؤسسة المشورة، والمراقبة، والتحذير الاستباقي، وتقييم وضعية حقوق الإنسان بالإضافة الى التفكير وإثراء النقاش بشأن القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مجموع التراب الوطني وإعداد تقرير سنوي وتقارير متخصصة أو موضوعاتية.

وفي هذا الإطار بإمكان المجلس بمبادرة منه أو على أساس شكاوى، القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان وتوجيه الاستدعاء، عند الاقتضاء، لكل شخص يمكنه الإدلاء بشهادته في هذا الإطار.

كما يمكن للمجلس التدخل بوصفه آلية للتحذير الاستباقي في كل حالة توتر كفيلة بالتسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان واتخاذ كل مبادرات الوساطة أو المصالحة التي من شأنها تفادي مثل هذه الانتهاكات.

و يناط بالمجلس دراسة مدى ملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني في ضوء الملاحظات والتوصيات التي تتقدم بها هيئات المعاهدات والمشاركة في وضع الآليات المنصوص عليها من طرف المؤسسات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

Revue de Conseil Na

AL BAYANE

Le diplomate marocain Omar Hilale :

Le Maroc a répondu favorablement à la quasi-totalité des recommandations du GTDFI

Le gouvernement marocain a répondu favorablement à la quasi-totalité des recommandations qui lui ont été formulées par le Groupe de travail sur les disparitions forcées ou involontaires (GTDFI), qui a visité le Maroc, en 2009, a souligné, lundi, l'ambassadeur représentant permanent du Maroc auprès de l'Office des Nations unies à Genève, M. Omar Hilale.

S'exprimant lors du débat interactif avec le GTDFI, dans le cadre de la 16ème Session du Conseil des Droits de l'Homme (CDH), le diplomate marocain a précisé que la réponse du Maroc concerne 22 sur les 24 (soit plus de 91 pc) recommandations adressées par le Groupe au Royaume.

Il s'agit notamment de recommandations ayant trait au renforcement de l'indépendance de la justice, à la réforme de la gouvernance des appareils de sécurité, au renforcement de l'indépendance et des pouvoirs de l'Institution nationale des droits de l'Homme, à la prise en considération des normes internationales relatives aux disparitions forcées dans le processus de réforme judiciaire en cours au Maroc, au code pénal et au code de la procédure pénale, ainsi qu'aux Conventions Internationales et au droit à la vérité.

M. Hilale, après avoir réaffirmé l'importance que le Maroc accorde aux visites effectuées par le Groupe de travail aux pays, a affirmé que la visite effectuée au Royaume par ce groupe, en 2009, a été un moment fort de coopération et d'échange franc et constructif entre les autorités marocaines et le GTDFI.

Il a rappelé que suite à cette visite, la première du genre sur le continent africain et dans le monde arabo-musulman, le GTDFI avait exprimé, dans son rapport "toute sa gratitude et sa reconnaissance au gouvernement du Royaume du Maroc pour avoir invité le Groupe de travail à visiter le pays et pour sa coopération positive avant et pendant la mission".

Le Groupe a également remercié le gouvernement marocain pour "son esprit de coopération constante et sa volonté politique déclarée de prendre toutes les mesures nécessaires afin de prévenir les disparitions forcées et d'établir une société fondée sur les principes de démocratie, des droits de l'homme et de l'état de droit" et a salué "le travail accompli par l'Instance Equité et Réconciliation" qu'il a considérée comme devant servir de modèle à d'autres Etats, a encore rappelé l'ambassadeur marocain.

M. Hilale a relevé, d'autre part, que l'importance et l'ampleur croissantes de l'action du GTDFI (53 337 cas soumis au Groupe depuis sa création, dont 11 304 sont toujours en suspens) ont engendré des contraintes pratiques et fonctionnelles pour le Groupe qu'il convient de pallier.

Il a noté, à ce propos, que la structure et les moyens humains et matériels dont dispose actuellement le GTDFI limite manifestement ses capacités à mettre en œuvre son mandat.

De même, le manque de ressources matérielles et humaines ne lui permet pas de traiter des cas dont il est saisi, préparer ses deux sessions annuelles, effectuer les visites aux pays et participer aux différents événements en relation avec son mandat, a constaté M. Hilale, rappelant l'appel constant du Maroc pour doter ce Groupe des moyens susceptibles de renforcer son action dans le plein respect de son mandat.

Il a fait savoir, dans ce contexte, que le Maroc présentera, lors de l'actuelle session du CDH, conjointement avec la France et l'Argentine, une résolution sur le renouvellement du mandat du GTDFI et saisira cette occasion pour insister afin que la question du renforcement des moyens du Groupe soit dûment et positivement prise en considération.

Le diplomate marocain, a, par ailleurs, informé les participants à ce débat que le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH), a été érigé en Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) jouissant de la capacité juridique et de l'autonomie financière.

Le nouveau Conseil, a-t-il précisé, se distingue par une composition plus homogène et pluraliste, lui garantissant plus d'indépendance, tout en répondant aux critères de compétence, de savoir-faire, d'expertise, d'impartialité, d'intégrité et de crédibilité.

M. Hilale a ajouté que les membres du Conseil sont choisis après consultation parmi les personnalités représentant les différents droits catégoriels, notamment ceux de la femme, de l'enfant et des personnes handicapées et toutes les questions liées aux droits de l'homme.

Une composition intégrant toutes les sensibilités intellectuelles, culturelles et en matière des droits de l'homme. La nouvelle composition intègre ainsi, a-t-il poursuivi, l'ensemble des composantes de la société marocaine, notamment les associations, les syndicats, le parlement, les figures de la pensée, le corps de la magistrature, les professeurs de l'enseignement supérieur et les experts marocains auprès de l'ONU.

L'ambassadeur marocain a expliqué que le nouveau Conseil s'inscrit dans le cadre de la dynamique de régionalisation avancée, avec l'objectif de promouvoir les droits de l'homme par le biais d'Institutions démocratiques et des structures de défense des droits de l'homme de proximité.

Le Conseil sera, à cet égard, assisté dans l'exercice de ses attributions, à travers toutes les régions du Maroc, par des structures régionales des droits de l'homme, sous forme de commissions qui lui sont attachées. Le CNDH s'acquitte également d'un rôle de mécanisme d'alerte précoce dans toute situation de tension susceptible d'entraîner des violations des droits de l'Homme.

En outre, a encore précisé M. Hilale, un mandat de mécanisme d'enquête permet au Conseil de diligenter des enquêtes et d'examiner les situations d'atteinte ou d'allégations de violations de droits de l'Homme et de convoquer, le cas échéant, toute personne susceptible de témoigner à cet effet. Il peut également visiter les lieux de détention et les établissements pénitentiaires et de contrôler les conditions des prisonniers.

Le diplomate marocain a également signalé l'élaboration par le CNDH d'un rapport annuel sur les droits de l'Homme au Maroc qu'il soumet à SM le Roi et qu'il présente aux deux chambres du Parlement marocain. (MAP)

المغربية

استجاب لغالبية توصيات مجموعة العمل الأممية

المغرب يقرر القطيعة مع عهد الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية

جنيف (و م ع) – أكد السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، عمر هلال، أول أمس الاثنين، أن الحكومة المغربية استجابت، بشكل إيجابي، لغالبية التوصيات، التي صاغتها مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، التي زارت المغرب سنة 2009.

وأوضح الدبلوماسي المغربي، في مداخلة خلال نقاش تفاعلي مع مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، في إطار الدورة 16 لمجلس حقوق الإنسان، أن المغرب استجاب لـ22 من أصل 24 توصية وجهتها المجموعة للمملكة (أي بنسبة فاقت 91 في المائة).

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بالتوصيات ذات الصلة بتعزيز استقلالية القضاء، وإصلاح حكامة أجهزة الأمن، وتعزيز استقلالية وصلاحيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية المتعلقة بالاختفاءات القسرية في عملية إصلاح القضاء الجارية في المغرب، وبالقانون الجنائي، وبقانون المسطرة الجنائية، وكذا بالاتفاقيات الدولية وبالحق في الحصول على الحقيقة.

وبعد أن أبرز هلال الأهمية، التي يوليها المغرب للزيارات، التي تقوم بها مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية إلى العديد من البلدان، أكد أن الزيارة التي قامت بها المجموعة للمملكة سنة 2009، شكلت لحظة فارقة في التعاون والتبادل الصريح والبناء "بين السلطات المغربية والمجموعة الأممية.

وذكر أنه تبعا لهذه الزيارة، الأولى من نوعها إلى القارة الإفريقية والعالمين العربي والإسلامي، عبرت المجموعة، في تقريرها، عن "كامل امتنانها وعرفانها لحكومة المملكة المغربية لدعوة مجموعة العمل لزيارة المغرب، ولتعاونها الإيجابي قبل وأثناء مهمتها".

كما ذكر بأن المجموعة شكرت، أيضا، الحكومة المغربية على "روح التعاون المتواصل وإرادتها السياسية المعلنة لاتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل منع الاختفاءات القسرية، وإرساء مجتمع قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون"، كما أشادت بـ"العمل الذي أنجزته هيئة الإنصاف والمصالحة"، الذي اعتبرته نموذجا يتعين أن تحذو حذوه دول أخرى.

وأشار الدبلوماسي المغربي، من جهة أخرى، إلى أن أهمية عمل هذه المجموعة الأممية ونطاق اشتغالها المتزايد (53 ألفا و337 حالة معروضة على أنظار المجموعة منذ إنشائها، منها 11 ألفا و304 ما تزال معلقة)، ترتبت عنه إكراهات عملية ووظيفية بالنسبة للمجموعة يتعين معالجتها.

وسجل، في هذا الصدد، أن البنية والموارد البشرية والمادية، التي تتوفر عليها المجموعة في الوقت الراهن، تحد بشكل واضح

Revue de Presse

المغربية

من قدراتها في تنفيذ مهامها. كما لاحظ هلال أن النقص من الموارد البشرية والمادية لا يمكن المجموعة من معالجة الحالات المعروضة عليها، والتحضير لدورتيها السنويتين، والقيام بزيارات للعديد من البلدان، والمشاركة في مختلف الأحداث ذات الصلة بمهامها، مذكرا بالنداء المتواصل للمغرب من أجل تمكين المجموعة من الوسائل الكفيلة بتعزيز عملها في احترام تام لصلاحياتها. وأبرز في هذا السياق، أن المغرب سيقدم خلال الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان، وبشكل مشترك مع فرنسا والأرجنتين، توصية لتجديد مهمة مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، وسيستغل هذه المناسبة ليشدد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مسالة تعزيز وسائل عمل المجموعة بشكل عاجل وإيجابي.

وأحاط الدبلوماسي المغربي المشاركين في هذا النقاش علما أنه جرى تحويل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان يتمتع بالأهلية القانونية والاستقلال المالي، موضحا أن المجلس الجديد يتميز بتركيبة متجانسة وتعددية، تضمن له المزيد من الاستقلالية، مع الاستجابة لمعايير الكفاءة والخبرة والتجربة والحياد والنزاهة والمصداقية.

وأضاف أن اختيار أعضاء المجلس، جرى بعد التشاور، من بين الشخصيات التي تمثل مختلف الحقوق الفئوية، خاصة حقوق المرأة والطفل والأشخاص المعاقين، وجميع القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان. وتابع هلال أن تشكيلة المجلس تضم جميع الحساسيات الفكرية والثقافية في مجال حقوق الإنسان، لتشمل القوى الحية للمجتمع (جمعيات، ونقابات، وبرلمان، ووجوه فكرية، ومن اعضاء سلك القضاء، وأساتذة التعليم العالي، وخبراء مغاربة لدى الأمم المتحدة).

وأبرز أن المجلس الجديد يندرج في إطار دينامية الجهوية المتقدمة، بهدف النهوض بحقوق الإنسان من خلال مؤسسات ديمقراطية وهيئات للقرب للدفاع عن حقوق الإنسان.

وأضاف هلال أن المجلس سيتوفر لهذا الغرض على ممثليات جهوية عبر مجموع التراب الوطني، مضيفا انه يمكن للمجلس التدخل بوصفه آلية للتحذير الاستباقي في كل حالة توتر كفيلة بالتسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان.

واشار هلال إلى أن من اختصاصات المجلس، أيضا، القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس او مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان وتوجيه الاستدعاء، عند الاقتضاء، لكل شخص يمكنه الإدلاء بشهادته في هذا الإطار، كما يمكنه زيارة مراكز الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراقبة ظروف السجناء.

كما أشار إلى أن المجلس يقوم بصياغة تقرير سنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، يرفعه إلى جلالة الملك، ويقدمه أمام غرفتي البرلمان.

Revue de Presse du Co

رسالة الأمة

عمر هلال : المغرب استجاب لغالبية توصيات مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية

أكد عمر هلال السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أول أمس الاثنين، أن الحكومة المغربية استجابت، بشكل إيجابي، لغالبية التوصيات التي صاغتها مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، التي زارت المغرب سنة 2009.

وأوضح الدبلوماسي المغربي، في مداخلة خلال نقاش تفاعلي مع مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، في إطار الدورة الـ 16 لمجلس حقوق الإنسان، أن المغرب استجاب لـ 22 من أصل 24 توصية وجهتها المجموعة للمملكة (أي بنسبة فاقت 91 بالمائة).

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بالتوصيات ذات الصلة بتعزيز استقلالية القضاء، وإصلاح حكامة أجهزة الأمن، وتعزيز استقلالية وصلاحيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية المتعلقة بالاختفاءات القسرية في عملية إصلاح القضاء الجارية في المغرب، وبالقانون الجنائي، وبقانون المسطرة الجنائية، وكذا بالاتفاقيات الدولية وبالحق في الحصول على الحقيقة.

وبعد أن أبرز السيد هلال الأهمية التي يوليها المغرب للزيارات التي تقوم بها مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية إلى العديد من البلدان، أكد أن الزيارة التي قامت بها المجموعة للمملكة سنة 2009 شكلت لحظة فارقة في التعاون والتبادل الصريح والبناء بين السلطات المغربية والمجموعة الأممية.

وذكر أنه تبعا لهذه الزيارة، الأولى من نوعها إلى القارة الإفريقية والعالمين العربي والإسلامي، عبرت المجموعة، في تقريرها، عن «كامل امتنانها وعرفانها لحكومة المملكة المغربية لدعوة مجموعة العمل لزيارة المغرب ولتعاونها الإيجابي قبل وأثناء مهمتها».

كما ذكر بان المجموعة شكرت أيضا الحكومة المغربية على «روح التعاون المتواصل و إرادتها السياسية المعلنة لاتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل منع الاختفاءات القسرية، وإرساء مجتمع قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون»، كما أشادت بـ «العمل الذي أنجزته هيئة الإنصاف والمصالحة»، والذي اعتبرته نموذجا يتعين أن تحذو حذوه دول أخرى.

وأشار الدبلوماسي المغربي، من جهة أخرى، إلى أن أهمية عمل هذه المجموعة الأممية ونطاق اشتغالها المتزايد (53 ألف و337 حالة معروضة على أنظار المجموعة منذ إنشائها، منها 11 ألف و304 لا تزال معلقة) ترتبت عنه إكراهات عملية ووظيفية بالنسبة للمجموعة يتعين معالجتها.

وسجل، في هذا الصدد، أن البنية والموارد البشرية والمادية التي تتوفر عليها المجموعة في الوقت الراهن تحد بشكل واضح من قدراتها في تنفيذ مهامها.

كما لاحظ السيد هلال أن النقص من الموارد البشرية والمادية لا يمكن المجموعة من معالجة الحالات المعروضة عليها، والتحضير لدورتيها السنويتين، والقيام بزيارات للعديد من البلدان، والمشاركة في مختلف الأحداث ذات الصلة بمهامها، مذكرا بالنداء المتواصل للمغرب من أجل تمكين المجموعة من الوسائل الكفيلة بتعزيز عملها في احترام تام لصلاحياتها.

وأبرز في هذا السياق أن المغرب سيقدم خلال الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان، وبشكل مشترك مع فرنسا والأرجنتين، توصية لتجديد مهمة مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، وسيستغل هذه المناسبة ليشدد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مسالة تعزيز وسائل عمل المجموعة بشكل عاجل وإيجابي.

وأحاط الدبلوماسي المغربي المشاركين في هذا النقاش علما بانه تم تحويل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان يتمتع بالأهلية القانونية والاستقلال المالي، موضحا أن المجلس الجديد يتميز بتركيبة متجانسة وتعددية، تضمن له المزيد من الاستقلالية، مع الاستجابة لمعايير الكفاءة والخبرة والتجربة والحياد والنزاهة والمصداقية.

وأضاف أن اختيار أعضاء المجلس، تم بعد التشاور، من بين الشخصيات التي تمثل مختلف الحقوق الفئوية، خاصة حقوق المرأة والطفل والأشخاص المعاقين وجميع القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان. وتابع السيد هلال أن تشكيلة المجلس تضم جميع الحساسيات الفكرية والثقافية في مجال حقوق الإنسان لتشمل القوى الحية للمجتمع (جمعيات ونقابات وبرلمان ووجوه فكرية ومن أعضاء سلك القضاء وأساتذة التعليم العالي وخبراء مغاربة لدى الأمم المتحدة). وأبرز أن المجلس الجديد يندرج في إطار دينامية الجهوية المتقدمة، بهدف النهوض بحقوق الإنسان من خلال مؤسسات ديمقراطية وهيئات للقرب للدفاع عن حقوق الإنسان.

وأضاف السيد هلال أن المجلس سيتوفر لهذا الغرض على ممثليات جهوية عبر مجموع التراب الوطني، مضيفا أنه يمكن للمجلس التدخل بوصفه آلية للتحذير الاستباقي في كل حالة توتر كفيلة بالتسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان.

وأشار السيد هلال إلى أن من اختصاصات المجلس أيضا القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان وتوجيه الاستدعاء، عند الاقتضاء، لكل شخص يمكنه الإدلاء بشهادته في هذا الإطار. كما يمكنه زيارة مراكز الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراقبة ظروف السجناء. كما أشار إلى أن المجلس يقوم بصياغة تقرير سنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، يرفعه إلى جلالة الملك، ويقدمه أمام غرفتي البرلمان.

بيان اليوم

السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف:

المغرب استجاب لغالبية توصيات مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية

أكد عمر هلال، أول أمس الاثنين، أن الحكومة المغربية استجابت، بشكل إيجابي، لغالبية التوصيات التي صاغتها مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، التي زارت المغرب سنة 2009.

وأوضح الدبلوماسي المغربي، في مداخلة خلال نقاش تفاعلي مع مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، في إطار الدورة الـ16 لمجلس حقوق الإنسان، أن المغرب استجاب لـ22 من أصل 24 توصية وجهتها المجموعة للمملكة (أي بنسبة فاقت 91 بالمائة).

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بالتوصيات ذات الصلة بتعزيز استقلالية القضاء، وإصلاح حكامة أجهزة الأمن، وتعزيز استقلالية وصلاحيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية المتعلقة بالاختفاءات القسرية في عملية إصلاح القضاء الجارية في المغرب، وبالقانون الجنائي، وبقانون المسطرة الجنائية، وكذا بالاتفاقيات الدولية وبالحق في الحصول على الحقيقة.

وبعد أن أبرز هلال الأهمية التي يوليها المغرب للزيارات التي تقوم بها مجموعة العمل الأممية حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية إلى العديد من البلدان، أكد أن الزيارة التي قامت بها المجموعة للمملكة سنة 2009 شكلت لحظة فارقة في التعاون والتبادل الصريح والبناء بين السلطات المغربية والمجموعة الأممية.

وذكر أنه تبعا لهذه الزيارة الأولى من نوعها إلى القارة الإفريقية والعالمين العربي والإسلامي، عبرت المجموعة، في تقريرها، عن «كامل امتنانها وعرفانها لحكومة المملكة المغربية لدعوة مجموعة العمل لزيارة المغرب ولتعاونها الإيجابي قبل وأثناء مهمتها».

كما ذكر بأن المجموعة شكرت أيضا الحكومة المغربية على «روح التعاون المتواصل و إرادتها السياسية المعلنة لاتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل منع الاختفاءات القسرية، وإرساء مجتمع قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون»، كما أشادت بـ «العمل الذي أنجزته هيئة الإنصاف والمصالحة»، والذي اعتبرته نموذجا يتعين أن تحتذي حذوه دول أخرى.

وأشار الدبلوماسي المغربي، من جهة أخرى، إلى أن أهمية عمل هذه المجموعة الأممية ونطاق اشتغالها المتزايد (53 ألف و337 حالة معروضة على أنظار المجموعة منذ إنشائها، منها 11 ألف و304 لا تزال معلقة) ترتبت عنه إكراهات عملية ووظيفية بالنسبة للمجموعة يتعين معالجتها.

وقفة احتجاجية سابقة لعائلات ضحايا الاختفاء القسري

وسجل، في هذا الصدد، أن البنية والموارد البشرية والمادية التي تتوفر عليها المجموعة في الوقت الراهن تحد بشكل واضح من قدراتها في تنفيذ مهامها.

كما لاحظ هلال، أن النقص من الموارد البشرية والمادية لا يمكن المجموعة من معالجة الحالات المعروضة عليها، والتحضير لدورتيها السنويتين والقيام بزيارات للعديد من البلدان والمشاركة في مختلف الأحداث ذات الصلة بمهامها، مذكرا بالنداء المتواصل للمغرب من أجل تمكين المجموعة من الوسائل الكفيلة

اليوم

Revue de

بتعزيز عملها في إحترام تام لصلاحياتها.

وأبرز في هذا السياق أن المغرب سيقدم خلال الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان، وبشكل مشترك مع فرنسا والأرجنتين، توصية لتجديد مهمة مجموعة العمل الأممية حول الإختفاءات القسرية أو غير الطوعية، وسيستغل هذه المناسبة ليشدد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مسألة تعزيز وسائل عمل المجموعة بشكل عاجل وإيجابي.

وأحاط الدبلوماسي المغربي المشاركين في هذا النقاش علما بانه تم تحويل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان يتمتع بالأهلية القانونية والاستقلال المالي، موضحا أن المجلس الجديد يتميز بتركيبة متجانسة وتعددية، تضمن له المزيد من الاستقلالية مع الاستجابة لمعايير الكفاءة والخبرة والتجربة والحياد والنزاهة والمصداقية.

وأضاف أن اختيار أعضاء المجلس، تم بعد التشاور، من بين الشخصيات التي تمثل مختلف الحقوق الفئوية، خاصة حقوق المرأة والطفل والأشخاص المعاقين وجميع القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.

وتابع هلال أن تشكيلة المجلس تضم جميع الحساسيات الفكرية والثقافية في مجال حقوق الإنسان لتشمل القوى الحية للمجتمع (جمعيات ونقابات وبرلمان ووجوه فكرية ومن أعضاء سلك القضاء وأساتذة التعليم العالي وخبراء مغاربة لدى الأمم المتحدة).

وأبرز أن المجلس الجديد يندرج في إطار دينامية الجهوية المتقدمة، بهدف النهوض بحقوق الإنسان من خلال مؤسسات ديمقراطية وهيئات للقرب للدفاع عن حقوق الإنسان.

وأضاف هلال أن المجلس سيتوفر لهذا الغرض على ممثليات جهوية عبر مجموع التراب الوطني، مضيفا أنه يمكن للمجلس التدخل بوصفه آلية للتحذير الاستباقي في كل حالة توتر كفيلة بالتسبب في انتهاكات لحقوق الإنسان.

وأشار هلال إلى أن من اختصاصات المجلس أيضا القيام بتحقيقات ودراسة حالات المساس أو مزاعم بانتهاك حقوق الإنسان وتوجيه الاستدعاء، عند الاقتضاء، لكل شخص يمكنه الإدلاء بشهادته في هذا الإطار. كما يمكنه زيارة مراكز الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراقبة ظروف السجناء.

كما أشار إلى أن المجلس يقوم بصياغة تقرير سنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، يرفعه إلى جلالة الملك، ويقدمه أمام غرفتي البرلمان.

Revue de Presse droits de l'Homme